

أفغانستان: رسالة مفتوحة إلى الرئيس كرزاي فيما يتعلق بتوصيات منظمة العفو الدولية بشأن إعادة بناء نظام القضاء الجنائي

السيد الرئيس،

مع توليكم منصب رئيس الإدارة الانتقالية في أفغانستان، أود أن أقدم لكم توصيات منظمة العفو الدولية بشأن الأولويات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في بلدكم. ويحدو منظمة العفو الدولية الأمل في أن يمثل ذلك خطوة أولى في إرساء حوار بناء مع حكومتكم حول حقوق الإنسان في أفغانستان. إن تاريخ حقوق الإنسان في أفغانستان معروف تماماً، وأمل أن تتخذ حكومتكم، خلال فترة ولايتكم، خطوات ثابتة في سبيل تحسين الأوضاع. وتود منظمة العفو الدولية أن تلتفت انتباهكم بشكل خاص إلى القضايا المترابطة المتعلقة بالإفلات من العقاب والمساءلة وإعادة بناء النظام القضائي، وهي قضايا أساسية لإرساء حكم القانون وحماية حقوق الإنسان في أفغانستان.

إن منظمة العفو الدولية منظمة غير حكومية عالمية تضم في صفوفها ما يربو على مليون عضو من 140 بلداً، تعمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وهي منظمة محايدة ومستقلة عن أي حكومة أو معتقدات سياسية أو عقائد دينية. وهي لا تدعم ولا تعارض أي حكومة أو نظام سياسي، كما أنها لا تدعم ولا تعارض آراء الضحايا الذين تسعى إلى حماية حقوقهم. وأثناء زيارة قام بها وفد من المنظمة إلى أفغانستان في مارس/ آذار، عقد مندوبونا اجتماعات بناءة مع أعضاء في الحكومة الانتقالية. ونأمل أن نتاح لنا فرصة الالتقاء بمسؤولين من إدارتكم في الوقت المناسب لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في أفغانستان. إننا ندعوكم إلى:

1. وضع حد للإفلات من العقاب

لقد أدى انعدام المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها مختلف الجماعات المسلحة والموظفون الحكوميون، خلال أكثر من 23 عاماً من النزاع المسلح في أفغانستان، إلى استمرار مناخ تفتشت فيه تلك الانتهاكات على نطاق واسع. وإذا أُريد بناء مستقبل لأفغانستان يقوم على العدالة وحكم القانون، فلا بد من تحديد المسؤولية عن الانتهاكات السابقة.

2. إنشاء نظام قضاء جنائي وفقاً للمعايير الدولية

لضمان مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضمان مساءلة الجناة السابقين، فإن منظمة العفو الدولية تحت الإدارة الانتقالية على كفاءة إنشاء وتنفيذ نظام قضاء جنائي يعمل به بشكل كامل ويتوافق مع القانون الدولي والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتنفيذ هذا النظام.

وثمة عناصر أربعة أساسية من عناصر إنشاء مثل هذا النظام القضائي ينبغي توفرها: قضاء مستقل، وقوة شرطة مدنية محترفة، وضمانات الحق في المحاكمات العادلة، ومرافق احتجاز كافية. ويتعين القيام بمهمة إنشاء هذا النظام وتنفيذه في مستهل أعمال إدارتكم، باعتبارها مهمة أساسية لحماية حقوق الإنسان على نحو فعال.

3. ضمان قضاء مستقل ومحايد

إن إنشاء نظام قضائي مستقل ومحايد، كما ورد في اتفاق بون 1، يشكل ضماناً أساسياً لحكم القانون. ومن العناصر الرئيسية: اختيار المرشحين وفقاً للخبرات المهنية وأمن الوظيفة، التدريب الشامل والإلزامي للقضاة والمدعين العامين وغيرهم من المهنيين القانونيين، وآلية الإشراف القضائي المحايد، وتنفيذ مدونات آداب مهنة القضاة والمدعين العامين والمحامين. إن منظمة العفو الدولية ترحب ببيان رئيس المحكمة الذي قال فيه إن القضاء مستقل 2، ولكنها تحت على تنفيذ العناصر الرئيسية الواردة بالتفصيل في المبادئ الأساسية للأمم المتحدة المتعلقة باستقلال القضاء تنفيذاً تاماً لضمان مثل هذا الاستقلال. وينبغي أن يضاف إلى الضمانات التشريعية لاستقلال القضاء وضع سياسة وممارسات لكفالة الاستقلال وتعزيزه.

4. حفظ الأمن

إن منظمة العفو الدولية توصي ببذل محاولة شاملة لجعل المنهج القائم على حقوق الإنسان فلسفةً لحفظ الأمن في أفغانستان، وذلك من خلال التدريب ووضع مدونة آداب المهنة وإنشاء هيئة مراقبة مستقلة. إننا نعتقد أن أفراد قوة الشرطة الجديدة يجب أن يتلقوا تدريباً في القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن يتم التركيز على التنفيذ العملي لهذه المعايير المتعلقة بحفظ الأمن. كما أن المنظمة تعتبر أن وضع الآليات لتقييم ومراقبة أداء أفراد الشرطة وتلقي الشكاوى والتحقيق فيها أمر أساسي.

5. السجون

تحت منظمة العفو الدولية الإدارة

U1577؟ الانتقالية على ضمان توفير أوضاع إنسانية للسجناء في جميع سجون أفغانستان. ويجب أن تفي جميع مراكز الاعتقال والسجون

بالمعايير الدولية الدنيا لمعاملة المسجونين³. ومن بين هذه المعايير: فصل الفئات المختلفة من السجناء عن بعضها بعضاً، بما في ذلك فصل الرجال عن النساء، والسجناء المدانين عن الذين لم يُقدّموا إلى المحاكمة بعد. ويساور منظمة العفو الدولية القلق حيال الأبناء التي تفيد بأن الأوضاع في سجن شيبارغان، بشكل خاص، تقصر كثيراً عن الوفاء بالمعايير الدنيا المقبولة، وتحت الحكومة على تحسين هذه الأوضاع، والتعامل مع هذه القضية باعتبارها ملحة للغاية.

6. حقوق المشتبه فيهم

إن نظام القضاء الجنائي الفعال يجب أن ينص على إنصاف الضحايا وتقديم مرتكبي الانتهاكات المشتبه فيهم إلى العدالة بطريقة تضمن حماية حقوق هؤلاء المشتبه فيهم في جميع مراحل المحاكمة. إن الإدارة الانتقالية مسؤولة عن ضمان توافيق الإجراءات والممارسات مع القانون الدولي والمعايير الدولية، واحترام حقوق المعتقلين والسجناء احتراماً كاملاً. وتشمل هذه المسؤولية ضمان معاملة المشتبه فيهم وفقاً لأرفع معايير العدالة المكرسة في المعايير الدولية.

7. لجنة حقوق الإنسان

ترحب منظمة العفو الدولية بإنشاء لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة. وتعتقد المنظمة أن هذه اللجنة ستكون أساسية بالنسبة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع في أفغانستان، وهي أساسية كذلك للتصدي للانتهاكات السابقة وتعزيز حمايتها في المستقبل. وكما تعمل اللجنة بشكل سليم وفعال، من المهم للغاية إنشاء نظام قضاء جنائي يتقيد بالمعايير الدولية، وإبلاء أولوية لإنشاء هذا النظام، وذلك كي يصار إلى تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة فيما يتعلق باستئصال ظاهرة الإفلات من العقاب وإقرار العدالة تنفيذاً فعالاً. إن هاتين المؤسستين - لجنة حقوق الإنسان ونظام

القضاء الجنائي- يجب أن تكمل إحداها الأخرى.

8. التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان

كما أود أن ألفت انتباهكم إلى بواعت قلق منظمة العفو الدولية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت مؤخراً، ولا سيما أعمال التهريب والهجمات والقتل التي وردت أنباء عن وقوعها أثناء عملية عقد "اللويا جيرغا". فقد وردت أنباء عدة عن تعرض مقترعين ومرشحين للتهريب عن طريق استخدام التهديدات والضرب والحبس وغيرها من أساليب التهريب. ووردت أنباء حول مقتل ما لا يقل عن ثمانية أشخاص خلال عملية اختيار المندوبين، أربعة منهم في قندهار، وواحد في كابول، وثلاثة في إقليم غور في وسط البلاد. وللانعتاق من الماضي الذي سادته مناخ الإفلات من العقاب، من الضروري أن يتم التحقيق في عمليات القتل هذه ومحاسبة المسؤولين عنها.

وفي إقليم حيرات اعتقل عدد من المرشحين تعسفاً، وتعرض آخرون عديدون للمضايقة والتهديد بحسب ما ورد. وأورد ناطق بلسان الأمم المتحدة "عددًا من حوادث التهريب" في مناطق عدة من إقليم حيرات. وفي إقليمي نمرور وبادغيس، ورد أن مرشحين محتملين اعتقلوا من دون تهمة، كما وردت أنباء عن اعتقال زهاء 300 رجل تعسفاً لمنعهم من الترشح إلى "اللويا جيرغا". وتحت مظلة العفو الدولية على إجراء تحقيق شامل في جميع أنباء الانتهاكات هذه، بهدف تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأعربت منظمة العفو الدولية عن سرورها لعلمها بطلب الإدارة الانتقالية إبلاغها بجميع الانتهاكات، كي تتمكن الأخيرة من "إخضاع مثل هؤلاء الأشخاص إلى المساءلة القانونية ومعاقبتهم". 4 وتحت مظلة الحكومة الانتقالية على متابعة هذا الأمر عن طريق إجراء تحقيقات شاملة في جميع مزاعم التهديد والمضايقة والقتل. وينبغي إعلان نتائج هذه التحقيقات على الملأ، ومساءلة كل من تثبتت مسؤوليته عن ارتكابها.

إن مقتل نائب الرئيس، الحاج عبد القادر، في كابول مؤخراً من شأنه أن يقوض الحاجة الأساسية إلى إنشاء نظام قضاء جنائي فعال وتنفيذه على وجه السرعة، بحيث يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية. وتشير منظمة العفو الدولية إلى الوعد الذي قطعتة الحكومة الانتقالية بمحاسبة المسؤولين عن مقتل نائب الرئيس الحاج عبد القادر في كابول، كما تحت الحكومة، مرة أخرى، على أن يتبع هذا الوعد إجراء تحقيق شامل وإعلان نتائجه على الملأ. إن ذلك يعد أمراً أساسياً لوضع حد لمناخ الإفلات من العقاب الذي ساد أفغانستان في الماضي.

إن منظمة العفو الدولية تحثكم على التركيز على حقوق الإنسان، ولا سيما إنشاء نظام قضاء جنائي فعال باعتباره ركناً أساسياً في مستقبل أفغانستان. وإنني أتطلع، في سبيل هذه الغاية، إلى إجراء حوار بناء مع الإدارة الانتقالية في الأشهر الثمانية عشر القادمة.

المخلصة

إيرين خان

الأمين العام لمنظمة العفو الدولية

هوامش

1 اتفاق حول الترتيبات المؤقتة في أفغانستان ربما يتم إعادة إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة.

2 BBC 22/6/02: "رئيس المحكمة الأفغانية يقول إن القضاء في أفغانستان مستقل".

3 وتشمل المعايير الواردة في كل من: القواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة المسجونين، ومجموعة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الخاضعين لأي شكل من أشكال الاعتقال أو السجن، والقواعد النموذجية الدنيا للأمم المتحدة المتعلقة بإدارة قضاء الأحداث (قواعد بكين).

4 BBC 9/5/02: "تحت الأفغان على إبلاغ الحكومة بالانتهاكات التي وقعت أثناء انتخابات "اللويا جيرغا".